

ولو معني ومظهر وهو ما ليس كذلك فالضمير الذي هو
 قسم منهما ايضا اي ككل منهما على قسمين مستترى منى
 غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكما بان حكم
 بملفوظيته لوجرداثر اللفظ فيه من كونه فاعلا وموكدا ومطوقا
 عليه وغير ذلك وبارز متصل بقضية ما سياتى من التفضيل
 وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل فالمستتر ايضا كالمضمير
 فسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يستند
 عاملة الا اليه اي الى اسم ظاهر كما في جائز الاستتار و
 جائز الاستتار بحيث يستند عاملة تارة اليه وتارة الى اسم
 ظاهر والاولى اي واجب الاستتار يكون في المتكلمين اي
 المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك والمخاطب المفرد
 الذكر ولو امر او نهي بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء
 فيه ضمير يبرز فاعل عند الجمود كما يجئى من غير الماضي فان
 كلامهما يبرز في المتكلمين والمخاطب المفرد مذكورا او مؤنثا
 من الماضي هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه
 فلا يبرز في متكلميه ومخاطبيه المفرد المذكر مع كون كل
 منهما اصلا قويا لكون مبتدأ مبتدأ الكلام والمخاطب منتزعا
 لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر بتمنيطه ودرجة عن افات
 البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوى فيصير منزلة وفضيلة
 فيما انقل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون
 فرعا ضعيفا فلا يقيده منزلة وفضيلة فيما اعتبر فيه
 بل الخاطبا وبقية ولذا لم يبالوا المساواة بين الاصل
 والفرع في الاستتار في الغائب المفرد مذكورا او مؤنثا الذي
 هو فرع .

هو فرع؟ بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله في تحصيل الكلام
 ولا يظهر ايضا ككون المظهر للغائب وهو خلاف ما يقتضيه
 صفة المتكلم والمخاطب فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره
 نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم مع غيره ونضرب
 المتكلم مع غيره ونضرب للمخاطب المفرد المذكر وفي
 اسم فعل الامر نحو نزل بمعنى انزل وصدمه بمعنى اسكت
 وانصف وحكمه حكم صماه ولذا لا يجب الاستتار في اسم
 فعل الماضي بل يجوز نحو هبت زيد وزيد هبتا وفي
 انقل التفضيل في غير مسألة الكلام اذ فيه لا يرفع الظاهر
 لما سبق فيجب الاستتار نحو زيد افضل من غيره وفي اسم
 الفاعل واسم المفعول وما كان معناه من اسم المستعارة
 والمنسوب وفي الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد
 شرط عملها في الفاعل ولو حكما كما في اسم المفعول وما
 بمعناه الظاهر واما اذا وجد فلا يجب لاستنادها تارة اليه
 واخرى الى المستتر وح لا يجوز استنادها الى البارز المرفوع
 المتصل بمتن بالفعل ولا يوجد فيها يشبهه ليجعل درجة
 الفرع عن درجة الاصل يمنع هذا الضمير عن نحو جائز
 صارب او مضروب او اسد اي مجزى ناطق اوهاشهر
 منسوب الىهاشهر او حسن ونحو في الدار زيد فان زيد
 مبتدأ مؤخر فاعل الظرف لعدم شرط عمله اغناءه نحو هبتا
 ولم يقل وفي الدار زيد عطفا على جائز لرف زوم
 ان يكون زيد معطوف فاعل شارب والظرف لغو متعلقا
 بجائز ثم ان في كون هذا المثال من واجب الاستتار